

ام الكتاب عبارة عن علم الله الذي لا محو فيه ولا اثبات علي ما اشار اليه قوله تعالى يحول الله ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب اي اصل اللوح المحفوظ وهو علمه تعالى واما اللوح المحفوظ فالحق جواز وقوع الحوادث والاثبات فيه كصحف الملائكة كما بسطناه ه بالاصل والله اعلم الرابع الذي يفهم من شرح المقاصد ان حكم عند الله وولي الله حكم السعيه والشقي سواء بسوا **ص** وعندنا للعبد كسب كل فاه ه به ولكن لا يؤثر فاعرفاه ه فليس مجبوراً ولا اختياراً ه وليس كاليفعل اختياراً **ش** هذه المسئلة مترجمة في كتب القوم بمسئلة الكسب وهي من غوامض مناقح الكلام حتى ضرب لبها المثل فقبل اخفي من كسب الاشعري وادعي بعضهم انه اسم بالاسم والحق عندنا ان العبد لا يخلف افعال نفسه كما هو وانها هو كاسب لها مندرج تحت نقل التكليف بها فان تعلم بالبرهان ان لا خالق سوى الله سبحانه وان تأثير القدرة القديمة وتعلم بالضرر مرة ان القدرة الحادثة للعبد تتعلق ببعض افعاله كالصعود ون البعوض كالسقوط فشمي اثر القدرة الحادثة كسباً وان لم نعرف حقيقته وحامل كلامه في النظم انه اشار في مسئلة الكسب الي ثلاثة مذاهب وقدم منها من ذهب اهل السنة وهو ان للعبد كسباً لانفعاله يتعلق به التكليف من غير ان يكون موحيد او خالق لها وانها له في نسبة التزجيج كالميل للفعل او الترك وهذا ما صرح به بعضهم بقوله للعبد قدرة تختلف به النسب والاضافات فقط كتفيعين احد طرفي الفعل والترك وتزجيجه ولا يلزم منها وجود امر حقيقي فالامر الاضافي الذي يجب من العبد

فليس مجبوراً ولا اختياراً  
وليس كاليفعل اختياراً  
هذه المسئلة مترجمة في كتب القوم بمسئلة الكسب وهي من غوامض مناقح الكلام حتى ضرب لبها المثل فقبل اخفي من كسب الاشعري وادعي بعضهم انه اسم بالاسم والحق عندنا ان العبد لا يخلف افعال نفسه كما هو وانها هو كاسب لها مندرج تحت نقل التكليف بها فان تعلم بالبرهان ان لا خالق سوى الله سبحانه وان تأثير القدرة القديمة وتعلم بالضرر مرة ان القدرة الحادثة للعبد تتعلق ببعض افعاله كالصعود ون البعوض كالسقوط فشمي اثر القدرة الحادثة كسباً وان لم نعرف حقيقته وحامل كلامه في النظم انه اشار في مسئلة الكسب الي ثلاثة مذاهب وقدم منها من ذهب اهل السنة وهو ان للعبد كسباً لانفعاله يتعلق به التكليف من غير ان يكون موحيد او خالق لها وانها له في نسبة التزجيج كالميل للفعل او الترك وهذا ما صرح به بعضهم بقوله للعبد قدرة تختلف به النسب والاضافات فقط كتفيعين احد طرفي الفعل والترك وتزجيجه ولا يلزم منها وجود امر حقيقي فالامر الاضافي الذي يجب من العبد

العبد ولا يجب عنده الفعل هو الكسب الذي عبر عنه بعضهم بانهم ما يقع به المقدور بلا صحة انفراد القادر به وبعضهم بما يقع به المقدور في محل قدرته بخلاف الخلق فانه ما يقع به المقدور مع صحة انفراد القادر به وما يقع به المقدور في محل قدرته فالكسب لا يوجب وجود المقدور وان اوجب انتصاف الفاعل بذلك المقدور ولهذا كان مرجحاً للاختلاف الاضافات ككون الفعل طاعة او معصية حسناً او قبيحاً فان الانتصاف بالبيع بالقصد والارادة فيجب بخلاف خلق الفتيح فانه لا ينافي في المصلحة والعاقبة الحميدة بل ربما شمل عليهما وتحقيقه انه قد ثبت ان الخالق حكيم فلا يخلق شيئا الا وله عاقبة حميدة وان لم ينطق عليهما فوجب الجزم بان ما عساه يتوهم فيه القبح من افعاله قد يكون له فيه حكم ومصلح كما في خلق الاجسام الخبيثة الضارة المولمة بخلق الكاسب فانه قد يفعل الحسن وقد يفعل القبيح فجعلنا كسبه للقبيح بعد ورود النهي عنه فيجاسفها موجبا لاستحقاق الذم واللعن لا يقال قد قام البرهان علي وجوب استقلاله تعالى بخلق الافعال والمقدور الواحد لا يدخل تحت قدرتين كما هو يستلزمه اثباتكم للعبد مع خلق الله فعلة كسبية لانقول لما ثبت بالبرهان ان الخالق هو الله سبحانه وبالضرر ومرتق ان لقدرة العبد وارادته مدخالاتي بعض الافعال كحركة البطش دون البعض كحركة الارتعاش احتجنا في التفصي عن هذا المضيق الي القول بان الله تعالى خالق والعبد كاسب وتحقيقه ان صرف العبد قدرته وارادته الي الفعل كسب

تدبره او يتوهم فيه القبح من افعاله قد يكون له فيه حكم ومصلح كما في خلق الاجسام الخبيثة الضارة المولمة بخلق الكاسب فانه قد يفعل الحسن وقد يفعل القبيح فجعلنا كسبه للقبيح بعد ورود النهي عنه فيجاسفها موجبا لاستحقاق الذم واللعن لا يقال قد قام البرهان علي وجوب استقلاله تعالى بخلق الافعال والمقدور الواحد لا يدخل تحت قدرتين كما هو يستلزمه اثباتكم للعبد مع خلق الله فعلة كسبية لانقول لما ثبت بالبرهان ان الخالق هو الله سبحانه وبالضرر ومرتق ان لقدرة العبد وارادته مدخالاتي بعض الافعال كحركة البطش دون البعض كحركة الارتعاش احتجنا في التفصي عن هذا المضيق الي القول بان الله تعالى خالق والعبد كاسب وتحقيقه ان صرف العبد قدرته وارادته الي الفعل كسب

اي التخلص